مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: XX العدد: XX السنة XX XX ص 515 -535

تاريخ الإرسال: 2020 /01/19 تاريخ القبول: 2020/09/02
تاريخ النشر : 2020/11/03

السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية بين العقلانية وثقل رواسب التاريخ.

German Foreign Policy Toward Arab World Between Rationality and the implication of Historical deposits.

د. قاسمي السعيد
المركز الجامعي تمنراست (الجزائر) ؛ kassaid@hotmail.com

الملخص:

يتناول المقال الأسباب التي أثرت على مسار العلاقات الألمانية العربية وجعلت السياسة الخارجية الألمانية تفتقد الفعالية اللازمة بما يتناسب مع ثقلها الاقتصادي، فعلى الرغم من غياب الميراث الاستعماري عن تلك العلاقات على غرار ما شهدته العلاقات الفرنسية أو البريطانية العربية، لم تتمكن السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة العربية من بلوغ درجة من الفعالية السياسية تمكنها من لعب أدوار فاعلة تتجاوز موضوع المصالح الاقتصادية.

إن هدف الدراسة هو الكشف عن طبيعة التصورات التاريخية التي رهنت تلك العلاقات، وأدت الى افتقادها للعقلانية اللازمة، ودور القوى الكبرى التي تتقاسم مناطق النفوذ في رسم معالم الدور الألماني في هذه المنطقة، بالاضافة لتداعيات مسألة الهولوكوست على المنظورات الالمانية لتلك العلاقات، واتضح أن ألمانيا ظلت خاضعة لابتزاز اسرائيل في أية محاولة للعب دور ما في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، برغم المصداقية التي تحظى بها ألمانيا لدى الاطراف العربية.

الكلمات المفتاحية: ألمانيا، الوطن العربي، السياسة الخارجية، سياسة الجوار الأوروبي.

Abstract:

The article discusses the reasons that influenced the course of German-Arab relations and made German foreign policy lack the necessary efficiency in proportion to its economic weight. To achieve a degree of political effectiveness that would enable them to play active roles beyond economic interests The study try to reveal the nature of historical perceptions that have held these relations, and led to the lack of rationality necessary, and the role of major powers that share the spheres of influence in the demarcation of the German role in this region, in addition to the implications of the Holocaust issue on the German perspectives of those relations, and it turns out that Germany has remained It is subject to Israel's blackmail in any attempt to play a role in settling the Arab-Israeli conflict, despite the credibility that Germany enjoys among the Arab parties.

Keywords: Germany, Arab World, Foreign Policy, European Neighborhood Policy.

المؤلف المرسل: قاسمي السعيد ، الإيميل: **KASSAID@HOTMAIL.COM**

1.مقدمة:

عانت العلاقات العربية الألمانية على مدى عقود من الزمن من حالة من الفتور، لأسباب كثيرة كان أهمها الالتزام الألماني بعلاقات متميزة مع إسرائيل، واستبعاد القوتين العظميين لألمانيا من ساحة الشرق الأوسط، وارتباط المواقف الألمانية بالمواقف الأمريكية بشكل آلي، وجاءت الخطوات الأولى للتحول في تلك

العلاقات عقب قرار توحيد الألمانيتين في 1990، وكان أبرزها تلك التي أظهرها تحالف (الاشتراكيين– الخضر) الذي تسلم السلطة في 1998 إلى غاية 2005.

لقد اعتبرت تلك الفترة بمرحلة الاستفاقة في السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية، تجلت خلالها أهمية دور العوامل الشخصية في توجيه السياسة الخارجية الألمانية، وتفعيل دورها في المنطقة العربية استجابة لمتطلبات الدور الألماني كقوة محورية في الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك لم يدم طويلا، وعادت تلك السياسة إلى سابق عهدها، تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

انطلاقا من هذه الخلفية سنحاول رصد وتحليل مسار العلاقات الألمانية العربية، مع التأكيد على أهمية المحدد الداخلي–العوامل الشخصية في إعطاء ديناميكية لتلك العلاقات، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي العوائق التي عطلت مسار العلاقات الألمانية العربية منذ إعادة توحيد ألمانيا؟ وما مدى تأثير العوامل الشخصية لصناع القرار في ألمانيا على الديناميكية التي عرفتها العلاقات العربية الألمانية خاصة بين 1998–2005؟ وما هي آفاق تلك العلاقات في ظل ما يتوفر عليه الطرفان من مؤهلات اقتصادية تحديدا من شأنها أن تشكل حافزا ومحركا لعلاقات الطرفين؟

وسنحاول تفكيك إشكالية الدراسة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

–ما هي طبيعة العوامل التي أثرت في مسار العلاقات الألمانية العربية؟ وما هو دور المحدد الداخلي والعوامل الشخصية في تفعيل وتوجيه السياسة الخارجية الألمانية اتجاه المنطقة العربية؟ ما هي رهانات ومحددات السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية؟ وما هي تداعيات المعطى التاريخي على مسار تلك العلاقات؟

فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على فرضيتين اثنتين:

1- شكلت عقدة "الهولوكوست" العائق الأساسي أمام فعالية السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية بما عطل تلك السياسة وجعل بعدها الاقتصادي الأكثر بروزا.

2-أن العوامل الشخصية كانت ذات تأثير بارز في بناء تصورات السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة العربية وفعاليتها.

بالرغم من أن العلاقات العربية الألمانية لم تعان من عقد التاريخ ورواسبه المرتبطة بالمرحلة الاستعمارية وتداعياتها، فإنها بمقابل ذلك ظلت فاترة طيلة عقود الحرب الباردة وما يقارب ثلاثة عقود من توحيد شطري ألمانيا، وتضافرت عوامل عديدة جعلت الفتور السمة المميزة لتلك العلاقات، أولها العلاقات المتميزة بين ألمانيا وإسرائيل، هذه الأخيرة التي ظلت عقدة ألمانيا بفعل عقدة الذنب التاريخية على خلفية الممارسات النازية-المزعومة- ضد اليهود، وما ترتب عن ذلك من مسؤوليات تاريخية، وثانيا تبعية القرار السياسي الألماني للسياسة الأمريكية في المنطقة طيلة سنوات الحرب الباردة وحتى في فترات أخرى بعد نهاية الحرب الباردة، واستبعاد ألمانيا من منطقة الشرق الأوسط من طرف القوتين العظميين، وبقاء السياسة الخارجية الألمانية رهينة السلوك السلبي التقليدي والتردد والخجل العسكري الذي نتج عن التجربة الألمانية الهتلرية، وهو ما قلل من كثيرا من نفوذها، في ظل توفر إمكانيات هائلة لدى الطرفين العربي والألماني كان من شأنها جعل علاقاتهما بمستوى ما تحظى به علاقات العالم العربي ببقية القوى الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا.

ستبحث الدراسة في محورها الأول موضوع غياب الرؤية الواضحة للدور الألماني في المنطقة العربية، وعلاقة ذلك بالموروث التاريخي الذي ظل متأثرا بعقدة الهولوكوست التي رهنت الرؤية الألمانية تجاه المنطقة العربية، ويتضمن المحور

الثاني أهمية التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الألمانية الشرق أوسطية في عهد جيرهارد شرويدر–فيشر، والتي تبين من خلالها أهمية العوامل الشخصية (التي ارتبطت بشخصية المستشار شرويدر ووزير الخارجية اللذان حاولا تطوير رؤية متوازنة تجاه قضايا المنطقة) في تحديد توجهات تلك السياسة.ويتطرق المحور الثالث لمحاولة تأكيد فرضية دور العوامل الشخصية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الألمانية، والتي تبرز مع الانكفاء الذي عرفته تلك العلاقات خلال فترة ميركل التي عادت بتلك العلاقات لما قبل فترة شرويدر–فيشر.

أولا:غياب رؤية للدور الألماني والتركيز على أولوية الاقتصادي على السياسي.

حاولت ألمانيا –الفيدرالية طيلة سنوات الحرب الباردة أن تنأى بنفسها عن ما يدور في المنطقة العربية من أحداث سياسية، ولم تبرز كقوة ذات تأثير في القضايا السياسية بالمنطقة، وعلى رأسها قضية الصراع العربي الصهيوني، برغم ما كانت تحظى به من قبول لدى الشعوب والقيادات العربية، واقتصر دورها على محاولة بناء وتعميق مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، دون إبداء مواقف سياسية تعكس قوتها وموقعها في النظام الدولي، في الوقت الذي لم تبادر الدول العربية إلى بناء تصور علاقات مع ألمانيا–الفيدرالية تحديدا– بسبب ارتباطات الدول العربية بالقوى الاستعمارية التقليدية فرنسا وبريطانيا، أو التوجه إلى الانضواء تحت المظلة الأمريكية أو السوفيتية في ظل صراعات القوتين على تقاسم مناطق النفوذ في المنطقة العربية، التي لم يكن لألمانيا فيها موطئ قدم.

وما فتئت السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية تؤطرها مجموعة من المحددات التقليدية "انحصرت في عنصرين أساسيين هما: العلاقات المتميزة مع إسرائيل بسبب عقدة الذنب، والسعي للحفاظ على الطاقة إنتاجا وتسويقا"[1]، واستمرت هذه المحددات من ثوابت السياسة الخارجية الألمانية الشرق–أوسطية، فكانت

علاقات الطرفين العربي– الألماني رهينة تصورات برلين لكيفية إدارة تلك العلاقات لحفظ مصالحها في المنطقة، من خلال إعطائها الأولوية للبعد الاقتصادي على حساب العلاقات السياسية، وجعل أي تطوير للعلاقات السياسية الألمانية العربية رهينة العلاقات المتميزة مع إسرائيل، وتبين أن ما اتخذ من خطوات سياسية ألمانية خلال الحرب الباردة لم يكن إلا بهدف الحفاظ على المصالح الاقتصادية في المنطقة[2]، سواء في المنطقة المغاربية أو المشرق العربي، وخاصة منطقة الخليج العربي، بشكل لم يعكس موقع ألمانيا كقوة سياسية فاعلة في المجال الدولي، وذات تأثير فاعل فيه، يعكس ثقلها وقوتها الاقتصادية.

وفي الوقت الذي افتقدت فيه الأطراف العربية لمبادرات واضحة لبناء علاقات متوازنة مع برلين، فإن السياسة الخارجية لهذه الأخيرة ظلت تاريخيا وتقليديا مرتبة ارتباطا وثيقا بالسياسة الخارجية الأمريكية، فلم تخرج عملية صنع السياسة الخارجية عن إطار ثلاث دوائر، بحيث يشكل الإتحاد الأوروبي الحلقة الأولى، التي يجري في إطارها التوافق، وعندما يغيب التوافق، يكون التنسيق مع واحدة من دوله المركزية وهما فرنسا وبريطانيا، ثم تأتي الحلقة الثانية وهي حلف الناتو، الذي يتم في إطار مؤسساته وضمن تصوراته الإستراتيجية إدارة السياسة الخارجية الألمانية في عديد من دول العالم وأزماته (إرسال القوات الألمانية إلى أفغانستان، وقبلها الوضع في البلقان...)، والحلقة الثالثة والأخيرة هي الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية[3]، وهو ما جعل من السياسة الخارجية الألمانية تفقد استقلاليتها خاصة في قضايا الشرق الأوسط.

وبسبب ارتباط السياسة الألمانية بهذه الأطر الثلاثة، غابت أو غيّبت أية رؤية لدور ألماني مستقل في المنطقة على غرار الدول الغربية الأخرى التي عملت على تكريس موقعها في المنطقة، بناء على تصوراتها لأدوارها كدولة فاعلة في

السياسة العالمية، وفي المنطقة العربية التي ظلت محل تنافس القوى الدولية طيلة سنوات الحرب الباردة، وظل إدراك صناع القرار في ألمانيا للدور الوطني في السياسة العالمية ولموقعها في الساحة الشرق–أوسطية محصورا في البحث عن بعض المصالح التجارية والاقتصادية دون أن يتعدى ذلك المنظور لإدراك المكانة والدور الذي كان من شأن ألمانيا أن تؤديه في القضايا السياسية في المنطقة العربية. إن الرصد المتأني لمسار العلاقات الألمانية العربية إلى غاية نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، يكشف طبيعة الإدراك الألماني لدور ألمانيا في الساحة السياسية العربية، بحيث يتبين أن السياسة الألمانية تجاه المنطقة العربية ظلت رهينة السياسة الأوروبية المشتركة (الدائرة الأولى لصناعة السياسة الخارجية الألمانية)، سواء في المنطقة المغاربية أو منطقة المشرق والخليج العربي، ولم يبد صناع السياسة الخارجية الألمانية استقلالية عن السياسة الأوروبية المشتركة، وارتبطت في أغلب فتراتها بالسياسة الأمريكية.

وظل الدور الألماني في التعاطي مع القضايا السياسية العربية باهتا إلى حد كبير، طيلة ما يقارب الثلاث عقود بعد الوحدة الألمانية، برغم الخطاب السياسي الألماني الذي ظل يشدد على علاقات الصداقة مع العالم العربي، واقتصر تركيز برلين خارج الإطار المشترك للاتحاد الأوروبي على بعض قضايا التعاون الاقتصادي الثنائي في أحسن الأحوال، بحيث استمرت العلاقات العربية الألمانية وتطورت متأثرة بالعلاقات الألمانية الإستراتيجية المتميزة مع إسرائيل*، وهو ما جعلها تتفادى ربط وتمتين علاقاتها السياسية مع الدول العربية. فما عدا العلاقات المتميزة مع مصر، فإن علاقاتها التجارية مع العربية السعودية والإمارات العربية –على غرار بقية الدول العربية الأخرى– لم يكن محركا لبناء تقارب سياسي مع هاتين الدولتين أو غيرهما من الدول العربية، وهو ما يسمى ب"الإستراتيجية المزدوجة"[4]، التي تفصل

بين الاقتصادي والسياسي، وتحافظ بموجبها على علاقات اقتصادية جيدة مع دولة ما فيما تنتقد أفعالها السياسية، وهو ما ميز السلوك الألماني تجاه سوريا في الثمانينات من القرن الماضي.

وفي سياق محاولاتها لتفادي التناقض في سياستها الخارجية، وبدلا من ممارستها لأدوار سياسية في المنطقة، فإن ألمانيا حاولت المصالحة بين مقارباتها السياسية ومصالحها الاقتصادية عبر سياسة المساعدات من أجل التنمية التي اعتبرت إحدى وسائل سياستها الخارجية تجاه الدول العربية، بحيث أنه بين 1995 و2000 وجهت ألمانيا بين 10 و20 بالمائة من مساعداتها من أجل التنمية للدول العربية المتوسطية والشرق أوسطية[5]، والتي يبلغ متوسطها 400 مليون يورو سنويا[6]، بما جعلها تصنف كثاني أكبر المانحين في المنطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبخصوص علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي سعت ألمانيا إلى تفعيل علاقاتها بدول الاتحاد الذي ارتبطت معه باتفاقية تعاون اقتصادي منذ 1990، ومنذ ذلك الحين شرع في مفاوضات لتعميق التعاون في إطار هذه الاتفاقية..، وكان الهدف التوصل إطار للتعاون شبيه بمسار برشلونة مع الدول المغاربية، لتطوير الحوار السياسي والتعاون في المجالات الأخرى"[7].

وجاءت الجولة التي قادت المستشار الألماني إلى كل من السعودية والإمارات في 2003 في محاولة منه لإعادة اكتشاف العالم العربي سياسيا واقتصاديا وثقافيا، في الوقت الذي يتجلى الاهتمام العربي بتعزيز العلاقات مع ألمانيا خاصة بعد التعاطف الذي صارت تحظى به ألمانيا في الأوساط العربية على خلفية الموقف من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والمعارضة للحرب على العراق.

وبرغم استئناف المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من أجل اتفاق التبادل الحر خلال ندوة وزراء الخارجية الذي انعقد في الرياض في 8

ماي 1994، والتي كانت قد توقفت في الفترة بين 1991 و2001، وطموح وزارة الخارجية الألماني لإمكانية توقيع الاتفاق خلال الرئاسة الألمانية للإتحاد الأوروبي، إلا أن ألمانيا لم تتوصل إلى توقيع الاتفاق المرجو، واعتبر ذلك بمثابة الفشل للسياسة الخارجية الألمانية في منطقة ظلت دوما تصنف على أنها منطقة نفوذ أمريكي.

لقد تضررت العلاقات العربية الألمانية بشكل بالغ بسبب العلاقات الإستراتيجية الألمانية الإسرائيلية، وكان واضحا أن ألمانيا على استعداد للتضحية ب"علاقات الصداقة" مع العرب لمجرد تفادي أي انزعاج إسرائيلي من أي تقارب محتمل مع الدول العربية، ودفعت هذه القناعة صانع القرار الألماني إلى جعل العلاقات السياسية مع المجموعة العربية في "حدودها الدنيا"، والخطوات القليلة التي أقدمت عليها برلين لم تكن في الحقيقة سوى وسيلة للحفاظ على مصالحها التجارية والاقتصادية في المنطقة العربية.

ثانيا: تحولات السياسة الخارجية الشرق أوسطية لألمانيا في عهد شرويدر–فيشر.

شهدت العلاقات العربية الألمانية استفاقة ملحوظة مع وصول تحالف(الاشتراكيين– الخضر) إلى السلطة عام 1998 بقيادة المستشار جيرهارد شرويدر ووزير خارجيته يوشكا فيشر، وظهر أن القيادة الألمانية الجديدة تحاول الإفلات من السياسات القديمة، ولم "تمنعها الخصوصية التي تحكم النظرة الألمانية إلى اليهود بشكل عام والى إسرائيل كقاعدة ليهود العالم ..– انطلاقا من عقدة الذنب التاريخية، على خلفية ممارسات النازية... وما ترتب عن ذلك من مسؤوليات تاريخية استغلتها إسرائيل إلى ابعد الحدود"[8]، من تجاوز حواجز تلك السياسات، وأظهرت تميزا في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، والقضايا السياسية الأخرى في المنطقة العربية.

وقد سعى وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر للعب دور الفاعل في الصراع العربي الصهيوني "فقد حددت السياسة الخارجية الألمانية منذ 2005 أهدافا تمثلت في إعادة إحياء دور "اللجنة الرباعية"، تحقيق السلام في لبنان، والحل السلمي للملف النووي الإيراني وإعادة بناء العراق، وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي[9].

ويبدو أن الدور الذي لعبه الثنائي شرويدر– فيشر يتغذى من تجربة النخب السياسية في ألمانيا الشرقية، فقد تبين "أن المعطى الحزبي الداخلي كان مؤثرا بشكل أساسي في حدوث تحول في التعامل الألماني مع القضايا العربية، باعتبار أن ما حدث من تحول في عهد تحالف "الاشتراكيين–الخضر" يرتبط بدور الاشتراكيين وعلاقاتهم السابقة بالمنطقة قبل توحد الألمانيتين، ذلك أن بعض كوادر الحزب الشيوعي السابق انظموا بعد الوحدة إلى صفوف الحزب الاشتراكي والخضر، وكان لهؤلاء تأثيرهم الواضح في رسم سياسة خارجية معتدلة، تنتقد بعض سياسات إسرائيل وتدعو لقيام دولة فلسطينية[10].

فقد لعب وزير الخارجية يوشكا فيشر(المنتمي لحزب الخضر) دورا فاعلا في محاولات تسوية الصراع العربي الصهيوني، عبر إجراء العديد من الاتصالات الشخصية التي باشرها بغرض التوصل لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وكذا من خلال المشاركة الفعالة في بلورة "خارطة الطريق"، وهو ما جعل الثنائي شرويدر/ فيشر يرافق مرحلة حاسمة في مسار السلام العربي–الصهيوني، بالإضافة إلى أن إعلان برلين الذي تم اعتماده تحت القيادة الألمانية للإتحاد الأوروبي في السداسي الأول من سنة 1999، أكد بشكل علني على حق الفلسطينيين في تقرير المصير بما فيها حقه في دولة مستقلة، وبالرغم من ذلك فقد اعتبرت العديد من الأوساط

الأكاديمية أن الصوت الألماني ظل دون مستوى تطلعات العلاقات العربية الألمانية[11].

وجاءت الحرب الأمريكية على العراق في 2003 لتشكل فرصة أخرى حاولت خلالها الدبلوماسية الألمانية تأكيد استقلالية قرارها عن الولايات المتحدة عندما تبنى جيرهارد شرويدر المعارضة العلنية للحرب، باعتبار أنها تمت خارج إطار الشرعية الدولية، ودون تفويض من مجلس الأمن الدولي[12]، وهو ما من شأنه تعزيز نزعة الأحادية في العلاقات الدولية.

وبسبب هذه المواقف ذات الصبغة الرمزية، مثل "لا" للحرب على العراق، وبعض محاولات الوساطة المباشرة في الصراع العربي–الصهيوني، ومحاولة الوساطة في تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، ربحت الحكومة الألمانية ووزير الخارجية يوشكا فيشر تعاطفا في المنطقة العربية، وظهر أن معطيات السياسة الداخلية الألمانية لها تأثير مباشر على مسار العلاقات العربية الألمانية.

ومن جهة أخرى فإن العلاقات الألمانية مع طرفي العالم العربي (المغرب العربي، ودول الخليج)، سنلاحظ أن منطقة الخليج لم تكن تحظى بالأولوية في السياسة الخارجية الألمانية إلا فيما يتعلق بموضوع النفط، بسبب أن المنطقة تصنف على أنها منطقة نفوذ أمريكية، إلا أن الزيارة التي قام بها شرويدر إلى دول مجلس التعاون الخليجي في 2004، أظهرت أنه توجد لدى ألمانيا محاولات جديدة لإعادة اكتشاف العالم العربي مجددا على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومكنت من تحقيق نتائج اقتصادية وعسكرية مهمة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات العربية الألمانية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية (الميزان التجاري يميل بقوة لمصلحة الطرف الألماني حيث تم توقيع عقود بقيمة 1.50 بليون يورو أثناء زيارة شرودر للخليج)، على الرغم من أن الهدف المقصود كان السعي لتوقيع

اتفاقية للتبادل الحر مع مجلس التعاون الخليجي ومباشرة حوار سياسي على شاكلة مع تم الشروع فيه مع دول المغرب العربي لم يتحقق.

ويتضح أن ما حرك السياسة الخارجية الألمانية باتجاه منطقة الخليج العربي، يرتبط بشكل مباشر بالتحولات التي عرفتها المنطقة عقب سقوط نظام صدام حسين، وبروز إيران كقوة إقليمية ذات نفوذ في العراق والأراضي الفلسطينية ولبنان، وظهور السعودية كقوة إقليمية موازية، وهو ما رسخ القناعة لدى صناع القرار في ألمانيا بأن هناك رهانات جديدة لسياستها في المنطقة، تتمثل في الإرهاب الدولي، والهجرة من منطقة تعيش على وقع حالة من عدم الاستقرار المزمن، وأمن الطاقة (إنتاجا ونقلا)، برغم ضآلة الحاجيات الألمانية من طاقة الخليج التي لا تتجاوز حدود 1 بالمائة من حاجياتها، بالإضافة إلى مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل[13].

وفي مقابل ذلك بدت ألمانيا أكثر اهتماما بعلاقات جيدة مع دول المنطقة المغاربية بحكم الجوار الجغرافي، ضمن الرؤية الأوروبية المشتركة، في الوقت الذي كانت الدول العربية المغاربية تتطلع إلى دور ألماني في المنطقة، وجاء ذلك منذ أعلن البرلمان الألماني في 11 نوفمبر 1993 نيته تعميق العلاقات الثنائية مع دول المغرب العربي، وكانت أهداف الحكومات الألمانية تقديم المساعدة ل"دمقرطة" أنظمة المنطقة،..وأظهرت الأزمة الجزائرية بداية من 1991 لصناع القرار الألماني، التداعيات السلبية التي يمكن أن تخلفها أزمات شمال إفريقيا على الأمن الألماني[14].

وجاء الاهتمام الألماني بتطوير الحوار السياسي مع الدول المغرب العربي مضمنا في مبادرة الشراكة الأورو–مغاربية، الهادفة لضمان استقرار المنطقة الأورو–متوسطية، وجعل منطقة المتوسط "منطقة حوار وتبادل وتعاون بما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعوب المنطقة، وكانت الرؤية أن ذلك لن يتم إلا من

خلال دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، ومكافحة الفقر، وترقية التفاهم المشترك بين الثقافات"[15]، وقد تضمن إعلان برشلونة في 28 نوفمبر 1995 هذه الأهداف في بند "الشراكة السياسية والأمنية"، الذي كان يهدف لخلق فضاء مشترك للأمن والاستقرار، باعتباره البند الأهم في نظر الأوروبيين الذين أدرجوه ضمن "الإستراتيجية المشتركة" للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية خلال المجلس الأوروبي عام 2000.

وبالرغم من محاولات ألمانيا تسبيق البعد الاقتصادي على السياسي في علاقاتها بالضفة الجنوبية للمتوسط على غرار سياستها مع بقية الدول العربية الأخرى، إلا أن مخاوفها من تداعيات عدم الاستقرار السياسي في الضفة الجنوبية على أمنها القومي، بدفع بوزير خارجيتها كلاوس كينكل في 1997 إلى دعوة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة لحل الأزمة الجزائرية[16]، بالرغم من التحفظ الجزائري على أية مبادرة خارجية للتدخل في شؤونها الداخلية، خاصة وأن ألمانيا كانت تستضيف بعض وجوه المعارضة الإسلامية مثل القيادي في جبهة الإنقاذ المحلة رابح كبير.

وإذا كانت ألمانيا قد أدرجت علاقاتها بدول المنطقة المغاربية ضمن الإطار الذي رسمه مسار برشلونة للحوار السياسي والشراكة الاقتصادية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، فإنها بالمقابل دعمت "سياسة الجوار الأوروبي"[17]، التي ترافقت مع توسيع الاتحاد الأوروبي في 2004، والتي كانت محاولة لمسايرة التطورات الحاصلة في المنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي بصفة خاصة، وعلى رأسها محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مع محاولة ألمانيا–خلال فترة رئاستها للإتحاد الأوروبي– التأكيد على أهمية موضوعات أخرى للتعاون مثل الشراكة الاجتماعية والشراكة بين وسائل الإعلام، ودعم التعاون

والتفاعل بين مكونات المجتمع المدني والفواعل الحكومية، وجسد ذلك على مستوى السياسة الخارجية الألمانية ما تقوم به مؤسسات معروفة مثل مؤسسة فريدريش ايبرت، ومعهد غوته الذي دشن من جانبه البرلمان الأورو–متوسطي للشباب[18]، ومؤسسة كونراد إديناور.

وفي مقابل ذلك، وفي غياب أية مبادرة عربية لدعم الحوار السياسي مع ألمانيا كقوة إقليمية، فإن الجهود العربية في هذا الإطار ظلت تنظر لألمانيا كقوة اقتصادية ذات قدرات استثمارية وتمويلية عالية، وكقوة تكنولوجية يمكن الاستفادة منها في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية في المنطقة، وكان أقصى ما تفعله هو تقديم العروض للاستفادة من الخبرة الصناعية والتكنولوجية الألمانية، إضافة إلى الأسواق لاستقطاب المنتجات الألمانية.

ثالثا: ميركل تعيد العلاقات الألمانية العربية لما قبل عهد شرويدر/فيشر.

بنهاية عهد تحالف "الاشتراكيين– الخضر" عقب انتخابات 18 سبتمبر 2005، وصعود تحالف جديد بقيادة الحزب المسيحي الديمقراطي CDU، والحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD، وبقيادة المستشارة الجديدة انجيلا ميركل، عرفت العلاقات العربية الألمانية انعطافة جديدة، وبرز بعض التراجع عن السياسات التي انتهجها ثنائي شرويدر/فيشر. فبرغم توقع عديد المراقبين السياسيين عدم حدوث تغير في السياسة الخارجية الألمانية، إزاء منطقة الشرق الأوسط، بفعل هامش المناورة الذي صار متوفرا لميركل بسبب رئاسة ألمانيا للإتحاد الأوروبي في 2007، إلا أنه لوحظ أن ذلك لم يكن له تأثير جذري على السياسة الخارجية الألمانية، وقد سلكت ميركل طريقا أقرب إلى سياسة الادارة الأمريكية وابتعدت عن أوروبا، الشيء الذي أدى إلى إضعاف المحور الألماني–الفرنسي، فقد حرصت ميركل على عدم توجيه النقد لإسرائيل، وبدت السياسة الخارجية الألمانية أكثر انحيازا لإسرائيل، دون

مراعاة خصوصية العلاقة مع العالم العربي، وتجلى ذلك خلال الاعتداء الإسرائيلي على لبنان عام 2006، حيث كررت ميركل ما كان قد صرح به الرئيس الأمريكي من حق إسرائيل في الدفاع عن النفس دون تأكيد ضرورة تجنب قصف المدنيين[19].

لقد توقع العديد من المراقبين أن لا تعترف السياسة الخارجية الألمانية في عهد المستشارة انجيلا ميركل تغيرا، وإن كان ذلك قد جرى فهمه على انه يعني الاستمرارية في خط سلفها جيرهارد شرويدر، إلا أن الحقيقة هي أن الاستمرارية التي أظهرتها ميركل/شتاينماير في مجال السياسة الخارجية كانت تعني العودة إلى السياسة التقليدية لألمانيا، ذلك "أن المحددات التقليدية للسياسة الخارجية الألمانية في الشرق الأوسط مثل العلاقات المتميزة مع إسرائيل، والحفاظ على مصادر الطاقة، لم تتغير إلا بشكل سطحي"[20]، وهو ما انعكس مباشرة على السياسة الخارجية الألمانية التي عادت إلى المسار العام للسياسة الخارجية الألمانية في عهد الثنائية، والتقارب شبه المطلق مع المواقف الأمريكية، برغم هوامش المناورة التي توفرت لحكومة ميركل، خاصة في ظل ترأس ألمانيا للإتحاد الأوروبي في 2007، وتبين من خلال ذلك أن ما عرف من ديناميكية وإدراك جديد للدور الألماني في المنطقة العربية لم يكن في واقع الأمر إلا انعكاس للرؤية الشخصية للمستشار ووزير خارجيته، وأن تلك المرحلة في العلاقات العربية الألمانية تشكل استثناءا في علاقات الطرفين، عكست دور العامل الشخصي في السياسة الخارجية الألمانية.

وفي الوقت الذي حددت السياسة الخارجية الألمانية منذ 2005 أهدافا جديدة تجاه المنطقة العربية، تمثلت في "إعادة إحياء دور اللجنة الرباعية، وتحقيق السلام في لبنان، والحل السلمي للملف النووي الإيراني، وإعادة بناء العراق وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي، فإن تعيين توني بلير في 2007 على رأس "الرباعية"، تم فهمه على أنه محاولة من الولايات المتحدة لتحييد وتحجيم الدور

الألماني في موضوع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بحيث لم يتم حتى استشارة ألمانيا في الموضوع برغم أنها كانت ترأس الإتحاد الأوروبي، وتسبب ذلك في امتعاض ألماني من السياسة الأمريكية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية فرانك شتاينماير آنذاك عندما أكد أن مبعوث اللجنة الرباعية يجب أن يكمل عمل اللجنة وليس العكس"[21].

وبرغم هذه الضربة التي وجهت للسياسة الخارجية الألمانية في المنطقة، فإن ذلك لم يمنع من محاولات القيام بوساطة في تقريب وجهات النظر السورية الإسرائيلية، فقد تسربت معلومات عن وجود مفاوضات سورية–إسرائيلية بوساطة ألمانية–سويسرية–تركية، وهو ما أنعش الآمال بخصوص إمكانية حدوث تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وكان من شأن نجاح تلك الوساطة أن يؤثر على مسار هذا الصراع، ولكن اتضح فيما بعد محدودية الدبلوماسية الألمانية والأوروبية بصفة عامة في التأثير في مسار الصراع، و"اتضح ذلك من خلال اقتراح وزير الخارجية الألماني وثيقة عمل في الشرق الأوسط تهدف لترك تسيير ملف المفاوضات للولايات المتحدة"[22]، وهو ما بين أن العلاقات الألمانية العربية في عهد ميركل قد عادت إلى وضعا السابق لعهدة شرويدر، بخصوص رؤيتها لكيفية إدارة ملف الصراع العربي– الإسرائيلي.

وأظهرت التطورات اللاحقة أن ألمانيا بصدد التراجع عما حققه الثنائي شرويدر/فيشر في التأسيس لعلاقات عربية ألمانية جديدة، عندما أظهرت انحيازا وتأكيدا على خصوصية العلاقات الألمانية الإسرائيلية، بإعلان تأسيس مجلس وزاري مشترك كثمرة لزيارة ايهود أولمرت إلى برلين بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الكيان الصهيوني في شهر فيفري 2008، وتأكيد ميركل على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأن أي تهديد لأمن إسرائيل هو تهديد مباشر لأمن ألمانيا القومي[23]، خلال

زيارتها لإسرائيل شهرا فقط بعد زيارة أولمرت إلى ألمانيا، وهو تأكيد على خصوصية العلاقات الألمانية الإسرائيلية، وأن العلاقات العربية الألمانية لا يجب أن تكون على حساب العلاقات مع الكيان الصهيوني أو في مستواه مهما كانت الأوضاع.

لقد تبنت انجيلا ميركل الاستمرارية في السياسة الخارجية الألمانية حسب ما تؤكده الباحثة الألمانية إيزابيل شافير من جامعة برلين– والتي تؤكد "إن ميركل ووزير خارجيتها لا يستطيعان تحديد الأولويات الألمانية في الشرق الأوسط"[24]، على عكس السياسة الخارجية الألمانية في عهد شرويدر/فيشر، التي عرفت خلالها ألمانيا إدارة جديدة للصراع العربي الصهيوني، والحرب على العراق، ومحاولة دخول الأسواق الخليجية عقب زيارة شرويدر للمنطقة.

وشهدت عهدة أنجيلا ميركل على رأس المستشارية في ألمانيا طرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذي اعتبره بعض المتابعين بمثابة المحاولة الفرنسية للإلتفاف على أطر الحوار الأورومتوسطي التي حددتها وثيقة برشلونة، وبالتالي السعي لتكريس السيطرة الفرنسية على المنطقة التي تنظر إليها فرنسا دوما كمنطقة نفوذ لا تقبل فرنسا التنازل عنها لشركائها الأوروبيين، وبسبب ذلك عارضت ألمانيا مشروع الرئيس الفرنسي، بغرض الدفاع عن تصوراتها للشراكة وأطر الحوار السياسي مع الضفة الجنوبية لأوروبا.

وإذا كانت ألمانيا قد عارضت مشروع ساركوزي في نسخته الأصلية، فإنها بمقابل ذلك ورغبة في لعب دور الفاعل الأساسي في الترتيبات التي تشهدها المنطقة، قد دعت إلى تطوير "سياسة الجوار الأوروبي"، حيث " دعت لتخصيص 30 مليون يورو سنويا لدعم التحول الديمقراطي، وإمكانية أن تصل تلك المخصصات إلى 100 مليون أورو في السنوات القادمة"[25]، خاصة بعد اندلاع أحداث ما سمي بالربيع العربي، الذي صار يستدعي بحسب الرؤية الألمانية دعم

عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية المغاربية على وجه التحديد لعدة اعتبارات، أهمها دعم الاستقرار بما يجنب ألمانيا وأوروبا بصفة عامة تدفقات موجات من المهاجرين وما ينجر عن ذلك من مخاوف تثيرها قوى اليمين المتطرف في ألمانيا وأوروبا بصفة عامة.

وإذا كانت ألمانيا قد أكدت على أهمية حضورها الفعلي في المنطقة ودعم الحوار السياسي منذ اندلاع أحداث "الربيع العربي" ومتابعة مسار التحول الذي تشهده المنطقة، ومن أجل ذلك اقترح وزير الخارجية الألماني على كل من تونس ومصر مبادرة أسماها ب "الشراكة من أجل التغيير"، فإن الهدف منها كان دعم قوى التغيير في البلدين، مؤكدا على أن التغيير يجب أن يكون نابعا من الداخل كموقف ألماني ثابت يرفض التدخل في شؤون البلدين الداخلية.

وقد عرضت ألمانيا تصورتها ل"الشراكات من أجل التغيير" على الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي نهاية جانفي 2011، قدمت وثيقة غير رسمية بخصوص مستقبل التعاون بين الاتحاد ومصر كمثال لأوجه دعم التحول في المنطقة العربية، وتضم الوثيقة جملة من مجالات الشراكة تمثلت في الإصلاحات السياسية، دعم تنظيم الانتخابات الديمقراطية، تطوير الأحزاب السياسية ودعم المجتمع المدني، إصلاح العدالة، حرية الصحافة[26]... وغيرها من مجالات دعم الإصلاح في المنطقة، بما اعتبر محاولة من ألمانيا للعب دور الفاعل المحوري في دعم التحولات التي تعرفها المنطقة العربية، وإعادة التموقع بما يخدم المصالح القومية لألمانيا سواء كانت في المجال السياسي أو الاقتصادي، وبما ينسجم مع طموحها كقوة إقليمية ودولية مستقبلية، نظرت إليها الدول العربية دوما كدولة من شأنها إحداث التوازن في العلاقات الدولية، وتخليصها من هيمنة القوى الاستعمارية التقليدية والهيمنة الأمريكية على وجه الخصوص.

خاتمة:

بناء على ما سبق يمكن القول أن العلاقات العربية الألمانية التي تميزت بكونها سياسة خجولة ومنذ توحيد الألمانيتين في 1990، مرت بمرحلة استفاقة خلال عهد المستشار جيرهارد شرويدر ووزير خارجيته يوشكا فيشر، بحيث لعبت فيها العوامل الشخصية دورا بارزا، وتبين خلالها إمكانية لعب ألمانيا لدور محوري وفاعل في قضايا المنطقة بعيدا عن الهيمنة الأمريكية والقوى الاستعمارية التقليدية، ومحاولة التخلص من عقدة الهولوكوست التي ظلت مؤثرة في تصور ألمانيا لذلك الدور في المنطقة العربية، وحاولت ألمانيا لتجاوز تلك العقدة تسبيق المصالح التجارية والاقتصادية على الانخراط في القضايا السياسية، بالرغم من القبول الذي قوبل به ألمانيا تتمتع بها خاصة في موضوع التعاطي مع قضايا المنطقة وخاصة على موضوع الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، الذي أظهرته من خلال موقفها من اللجنة الرباعية ومحاولة إحياء دورها في التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

كما كشف رصد الأحداث أن المقاربة الألمانية للتعاطي مع متطلبات "علاقات الصداقة" التي ترفعها تحظى بالقبول، خاصة وأن التصور الألماني مثلا لدعم التحول الديمقراطي ينسجم مع ما تؤمن به قوى التغيير في المنطقة، بأن يكون مطلبا داخليا، يمكن دعمه ومساعدته عبر بعض الإجراءات، وهو الموقف الذي كانت ألمانيا قد عبرت عنه منذ طرح الرؤية الأمريكية ل"دمقرطة أنظمة الشرق الأوسط" في اجتماع قمة سي أيلاند في 2008، وعملت على تفعيله عقب أحداث ما سمي بالربيع العربي.

لكن الملاحظ أن السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضايا العربية تنقصها الجرأة في معظم فتراتها، وأن تطوير تلك العلاقات بين الطرفين لجعلها في مستوى الخطاب السياسي كانت دوما رهن توفر تلك الجرأة في السياسة الألمانية، التي يبدو

أن طموحها للعب دور الفاعل المحوري في المنطقة يرتكز بالأساس على تجاوز مقولة عدم تسييس علاقات الطرفين والتركيز بدلا من ذلك على المدخل الاقتصادي كركيزة لتلك العلاقات، وأن تفعيل تلك العلاقات يتطلب انخراطا ألمانيا في شؤون المنطقة العربية.

الهوامش

[1]– صلاح نيوف، "**قراءة في الثابت والمتغير للسياسة الشرق أوسطية لألمانيا**"، **صحيفة المؤتمر**، العدد 2983، بتاريخ 2014/06/05. على الموقع: http:/www.almutamar.com/index.php?id=20097293

[2]-Marie-Béatrice Morin, **La Politique de la République Fédérale D'Allemagne face au conflit israélo-palestinien**. **Continuité et renouveau**. Mémoire de fin d'études. Institut d'études politiques de Lyon. Septembre 2003. P 52.

[3]– عريب الرنتاوي، "**نحن وألمانيا: أهداف السياسة الخارجية وعقدها**"، على الموقع:www.grenc/com/show_article_maincfm?id=20219 السبت 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

[*]– إن تشديد برلين على العلاقات المتميزة بإسرائيل تقوم على الرؤية الألمانية القائمة على "عقدة الذنب " الناجمة عن تاريخ النازية، واعتبار تلك العلاقات بمثابة الدين التاريخي تجاه الشعب والدولة الصهيونية، وهو ما جعلها لا تتوان في تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل بداية من 1960.

[4]- Marie-Béatrice Morin, Op.cit. p 57.

[5]- Source: BMZ (ministère fédéral pour la coopération économique et le développement), 2000, http://www.bmz.de.

[6]–محسن رشيدي، "**التعاون الإنمائي الألماني في العالم العربي**". المركز الألماني للإعلام . على الموقع: www. almania.diplo. de.

[7]-Isabelle Schäfer. **La politique proche –orientale de la grande coalition**. Note du Cerfa
(Comité d'études des relations Franco-allemandes) N°51, janvier 2008. P 9.

[8]– معمر عطوي، "سياسة ألمانيا الخارجية تجاه العرب في عهد انجيلا ميركل". **جريدة المستقبل**. العدد 2210. بتاريخ 16 آذار/مارس 2006 ص19.

[9] - Isabelle Schäfer, Opcit , p4 .

[10]– معمر عطوي، المرجع السابق . ص 19.

[11] -Isabelle Schäfer, Op.cit. p 11.

[12]–سامية بيبرس، "ألمانيا الموحدة، تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد"، **السياسة الدولية**، أكتوبر 2009. العدد178.

[13] -Isabelle Schäfer, Op. cit. p2.

[14]- Marie-Béatrice Morin, Op.cit. P 55.

[15]- Ibid. p.127.

[16] -Ibid. p 55.

[17]-Almut Moller**, "L'Allemagne face au printemps arabe"**. **Note du Cerfa,** N°88, Juillet 2011. P8.

[18] -Isabelle Schäfer. Op.cit . p 9.

[19]– سامية بيبرس، "ألمانيا وإسرائيل نحو شراكة إستراتيجية"، السياسة الدولية. يوليو 2008. العدد 173.

[20]–صلاح نيوف، قراءات في الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الألمانية، مرجع سابق.

[21] – Isabelle Schafer, Op. cit. p4.

[22] - ibid. p 6.

[23]– سامية بيبرس، "**ألمانيا وإسرائيل: نحو شراكة إستراتيجية**". المرجع السابق.

[24]– صلاح نيوف، المرجع السابق.

[25] – Almut Moller, Op.cit. p13.

[26] - Ibid. p14.